الإشكاليات القانونية للذكاء الاصطناعي

دراسة تحليلية في المسؤولية والتنظيم والخصوصية

The Legal Challenges of Artificial Intelligence

An Analytical Study of Liability, Regulation, and Privacy

الدكتور نورالدين الناصري

Dr. Noureddine Naciri

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والسياسية

مختبر الدراسات القانونية والسياسية

جامعة الحسن الأول بسطات

ملخص: يشهد الذكاء الاصطناعي تطورًا متسارعًا أفضى إلى توسيع مجالات توظيفه في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية والقضائية والطبية، الأمر الذي أفرز إشكاليات قانونية عميقة تتعلق بمدى ملاءمة القواعد القانونية التقليدية لمواكبة هذا التحول التكنولوجي .ويهدف هذا البحث إلى تحليل الإشكاليات القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية، تتمثل في المسؤولية القانونية، والتنظيم القانوني، وحماية الخصوصية والمعطيات الشخصية.

يتناول المحور الأول إشكالية تحديد المسؤولية القانونية عن الأضرار الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، في ظل تعقيد بنيتها التقنية وتعدد المتدخلين في تصميمها وتشغيلها واستعمالها، مما يطرح تساؤلات حول مدى كفاية قواعد المسؤولية المدنية والجنائية التقليدية، وإمكانية إقرار أنظمة خاصة للمسؤولية تقوم على المخاطر أو المسؤولية الموضوعية .أما المحور الثاني، فيركز على الإطار التنظيمي للذكاء الاصطناعي، مبرزًا التحديات التي تواجه المشرع في تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار التكنولوجي وضمان الأمن القانوني وحماية الحقوق والحريات الأساسية، مع استعراض الاتجاهات المقارنة في التشريعات الوطنية والدولية .في حين يعالج المحور الثالث إشكالية حماية الخصوصية والمعطيات الشخصية، في ظل اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي على المعالجة المكثفة للبيانات، وما يترتب عن ذلك من مخاطر المراقبة الرقمية، والانتهاك غير المشروع للخصوصية، والتحيز الخوارزمي.

ويخلص البحث إلى ضرورة تطوير مقاربة قانونية شمولية ومتكاملة، تقوم على تحديث القواعد القانونية القائمة، واستحداث أطر تنظيمية مرنة ومتدرجة، وتعزيز آليات الرقابة والشفافية، بما يكفل الاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي مع الحد من مخاطره القانونية وحماية القيم الأساسية لدولة القانون.

الكلمات المفاتيح: الذكاء الاصطناعي، الإشكالات القانونية، المسؤولية القانونية، التنظيم القانوني، حماية الخصوصية والمعطيات الشخصية.

Abstract: Artificial intelligence has undergone rapid development, leading to its widespread adoption across various economic, administrative, judicial, and

medical sectors. This expansion has given rise to profound legal challenges concerning the adequacy of traditional legal rules in keeping pace with technological transformation. This study aims to analyze the legal issues associated with artificial intelligence by focusing on three main axes: legal liability, legal regulation, and the protection of privacy and personal data.

The first axis addresses the challenge of determining legal liability for damages caused by artificial intelligence systems, given the complexity of their technical structure and the multiplicity of actors involved in their design, operation, and use. This raises critical questions regarding the sufficiency of traditional civil and criminal liability rules and the potential need to adopt special liability regimes based on risk or strict liability. The second axis examines the regulatory framework governing artificial intelligence, highlighting the challenges faced by legislators in achieving a balance between fostering technological innovation and ensuring legal certainty as well as the protection of fundamental rights and freedoms, with reference to comparative national and international legislative trends. The third axis explores the issue of privacy and personal data protection, particularly in light of the extensive data processing relied upon by artificial intelligence systems, and the resulting risks of digital surveillance, unlawful privacy infringements, and algorithmic bias.

The study concludes by emphasizing the necessity of developing a comprehensive and integrated legal approach that updates existing legal rules, introduces flexible and adaptive regulatory frameworks, and strengthens mechanisms of oversight and transparency, thereby ensuring the benefits of artificial intelligence while mitigating its legal risks and safeguarding the core values of the rule of law.

Keywords: Artificial Intelligence, Legal Challenges, Legal Liability, Legal Regulation, Privacy and Personal Data Protection.

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تطورًا متسارعًا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو تطور خلق تحديات قانونية غير مسبوقة تتعلق بطبيعة المسؤولية عن الأضرار، وحماية الخصوصية، وضمان العدالة، والحد من المخاطر الأخلاقية .فقد أصبح الذكاء الاصطناعي، بفضل قدرته على التعلم الذاتي ومعالجة البيانات الضخمة واتخاذ القرارات المستقلة، يشكل فاعلًا مؤثرا في مجالات الحياة العامة والخاصة، مما جعل التشريعات التقليدية غير قادرة على مجاراة هذا التحول التقني .وتشير أحدث الدراسات إلى أن الأنظمة الذكية تسهم اليوم في تسيير شؤون القضاء والإدارة والصحة والنقل، مما يجعلها لاعبًا رئيسا داخل البنية القانونية والاجتماعية.[1] وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى تحليل الإشكاليات القانونية التي يثيرها الذكاء الاصطناعي، وتقديم إطار منهجي يساعد في فهم التحديات المعاصرة التي تواجه المشرعين والقضاة والباحثين.

المطلب الأول :الإطار المفاهيمي والتاريخي للذكاء الاصطناعي

أولا: تعريف الذكاء الاصطناعي وتطوره

يعد تعريف الذكاء الاصطناعي أحد أكثر المواضيع إثارة للجدل العلمي، إذ تختلف التفسيرات باختلاف المنظور التخصصي .ففي حين يركز علماء الحاسوب على الجانب التقني، يركز القانونيون على القدرة التأثيرية للنظام في الواقع القانوني . ويعتبر تعريف الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي في لائحة 2024 من أهم التعريفات القانونية، إذ يصف النظام بأنه" أي نظام يستخدم أساليب إحصائية أو تعلمًا آليًا أو خوارزميات منطقية لإنتاج مخرجات مثل التنبؤات أو القرارات ذات أثر قانوني أو واقعي .[2]" ويكشف هذا التعريف عن انتقال المشرّع من التركيز على البنية التقنية للتكنولوجيا إلى التركيز على الأثر القانوني لسلوك النظام، وهو ما يتناسب مع طبيعة المخاطر التي تطرحها الأنظمة الذكية.

ويعود تاريخ الذكاء الاصطناعي إلى خمسينيات القرن الماضي مع أبحاث آلان تورنغ، الذي طرح فكرة إمكانية أن تتصرف الآلة بطريقة تشبه الإنسان[3].قد شهدت العقود اللاحقة تطورًا تدريجيًا، بدءًا من الذكاء الرمزي القائم على القواعد المنطقية، مرورًا بالتعلم الآلي الذي أحدث ثورة في معالجة البيانات، وصولًا إلى التعلم العميق الذي مكّن الأنظمة من اكتساب قدرات تحليلية غير مسبوقة .ويجمع الباحثون على أنّ الانتقال إلى التقنيات التوليدية، وظهور نماذج لغوية متقدمة، قد نقل الذكاء الاصطناعي من مرحلة المحاكاة إلى مرحلة الإنتاج والإبداع.[4]

ثانيا: الخصائص التقنية ذات الأثر القانوني

[1] Shapiro, Brett. AI and the Future of Law. Oxford Press, 2021.

[2] European Union. AI Act. Official Journal of the EU, 2024.

[3] Copeland, Jack. Turing: Pioneer of the Information Age. Oxford University Press, 2013.

[4] Russell, Stuart & Norvig, Peter. Artificial Intelligence: A Modern Approach. Pearson, 2020.

تتسم أنظمة الذكاء الاصطناعي بخصائص فنية تجعلها تختلف جذريًا عن الأدوات التقنية التقليدية، وتحدّ من قدرة التشريعات الحالية على استيعابها .وأبرز هذه الخصائص **الاستقلالية** التي تمكن النظام من اتخاذ قرارات دون تدخل مباشر من الإنسان، وهو ما يؤدي إلى إشكالات قانونية تتعلق بنسبة الفعل إلى فاعله، لأن النظام قد يتصرف بطريقة لم يتوقعها المطور أو المستخدم.[1] وتؤكد دراسات حديثة أنّ الاستقلالية ليست خاصية تقنية فقط، بل خاصية قانونية تمس جوهر المسؤولية المدنية والجنائية.[2]

كما يتميز الذكاء الاصطناعي بما يسمى **الغموض الخوارزمي** أو" الصندوق الأسود"، وهو عجز المستخدم أو المبرمج عن تفسير كيفية اتخاذ النظام لقراره .وتُعد هذه الخاصية من أخطر سمات الذكاء الاصطناعي لأنها تقيد قدرة القضاء على فحص القرار، وتحدّ من حق الدفاع، وتخلق صعوبات إثباتية حادة.[3] ومن الخصائص الأخرى القابلة للتأثير القانوني **الانحياز الخوارزمي** الذي ينتج عن تدريب الأنظمة على بيانات غير محايدة، مما يؤدي إلى قرارات تمييزية تمس الحق في المساواة.[4]

وتبرز خاصية أخرى هي **العالمية العابرة للحدود**، إذ تعمل الأنظمة ضمن شبكات عالمية لا تتقيد بالحدود الإقليمية، مما يطرح إشكالات تتعلق بالقانون الواجب التطبيق، واختصاص القضاء، وتنفيذ الأحكام خارج الإقليم الوطني.[5]

المطلب الثاني: المسؤولية القانونية عن أعمال الذكاء الاصطناعي

أولا: إشكالية المسؤولية المدنية في الأنظمة الذكية

تُعدّ المسؤولية المدنية من أكثر المجالات القانونية تأثرًا بتطور الذكاء الاصطناعي، إذ لم تعد عناصر الخطأ والضرر والسببية قابلة للتطبيق بذات الشكل التقليدي في الحالات التي يتدخل فيها النظام الذكي بوصفه طرفًا مؤثرًا في الواقع .فالقاعدة التقليدية تفترض وجود فعل بشري إرادي يمكن نسبته إلى فاعل محدّد، غير أنّ الذكاء الاصطناعي يتميز بقدرته على اتخاذ قرارات تعتمد على التعلم الذاتي دون توجيه مباشر، وهو ما يجعل نسبة الخطأ إلى المطوّر أو المستخدم أو الشركة المالكة أمرًا بالغ التعقيد .وقد أشار الفقه العربي إلى أنّ اتساع نطاق" الاستقلالية "يخلق فجوة قانونية تجعل مساءلة الأشخاص التقليديين – المطوّر، المبرمج، الموزّع، المستخدم – غير دقيقة وغير عادلة، لأن النظام يتصرّف خارج حدود ما كان متوقعًا عند التصميم.[6]

وتزداد الإشكالية تعقيدًا عندما يتصرف النظام بطريقة غير مبرمجة، وهي حالة أصبحت شائعة في ظل استخدام الشبكات العصبية العميقة التي تتعلم الأنماط من البيانات وتقوم بتحليلها بطريقة تفوق قدرة الإنسان على الفهم .ويشير الفقه المقارن إلى أنّ المسؤولية هنا لا ينبغي أن ترتبط بإثبات الخطأ، بل بوجود" خطر "متولد عن تشغيل النظام، لأن إثبات العلاقة

[1] Matthias, Andreas. “The Responsibility Gap.” Ethics and Information Technology, 2004.

[2] Calo, Ryan. “Robotics and the New Cyberlaw.” California Law Review, 2015.

[3] Burrell, Jenna. “How the Machine ‘Thinks’.” Big Data & Society, 2016.

[4] Barocas, Solon & Selbst, Andrew. “Big Data’s Disparate Impact.” California Law Review, 2016.

[5] Kuner, Christopher. Transborder Data Flows and Data Privacy Law. Oxford Univ. Press, 2013.

[6] د. محمود السحلي، المسؤولية المدنية عن أعمال الذكاء الاصطناعي، جامعة الإسكندرية، 2022.

السببية بين الخوارزمية والنتيجة الضارة يكاد يكون مستحيلًا في كثير من الحالات.[1] ويميل بعض الباحثين العرب إلى اعتبار أن المسؤولية في مجال الذكاء الاصطناعي يجب أن تكون مسؤولية موضوعية تقوم على أساس المخاطر، بحيث تتحمل الشركة المنتجة للنظام المسؤولية بمجرد وقوع الضرر دون حاجة لإثبات خطأ.[2]

وقد أظهرت التجارب العملية،خاصة في قطاع السيارات ذاتية القيادة، أن الاعتماد على قواعد المسؤولية التقليدية يعيق تعويض المتضررين، ويؤدي إلى تأخير الفصل في النزاعات، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى تبني توجه جديد يقوم على إلزام الشركات المطورة بأنظمة توثيق وتفسير وتحليل مستمر للمخاطر.[3] وفي السياق العربي، دعا عدد من الباحثين إلى ضرورة سن تشريعات خاصة بالمسؤولية عن أعمال الذكاء الاصطناعي، لأن القواعد العامة لا تتناسب مع طبيعة الأنظمة المستقلة ولا مع تعدد الجهات المتداخلة في بنائها وتشغيلها.[4]

ثانيا : المسؤولية الجنائية وإشكالية الإرادة والتمييز

تثير المسؤولية الجنائية في مجال الذكاء الاصطناعي تحديات أكثر تعقيدًا من المسؤولية المدنية، لأن الأصل في المسؤولية الجنائية قيامها على توافر **القصد الجنائي**، وهو عنصر لا يمكن نسبته إلى نظام ذكي مهما بلغت درجة تقدمه .فالآلة لا تملك إرادة واعية ولا تميّزًا ذاتيًا، وبالتالي لا يمكن مساءلتها بصفتها فاعلًا أصليًا للجريمة .إلا أن الإشكال يظهر عندما يستخدم شخص طبيعي النظام الذكي لارتكاب جريمة، أو عندما ينتج عن تشغيل النظام فعل مجرم دون تدخل بشري مباشر .وقد ذهب الفقه العربي إلى أنّ المسؤولية في هذه الحالة يجب أن تُحمّل للشخص الذي يمتلك السيطرة الفعلية على النظام، سواء كان مطورًا أو مستخدمًا، وفق قاعدة" التحكم والسيطرة".[5]

غير أنّ بعض المواقف الفقهية الحديثة تشير إلى أنّ مساءلة الشخص الطبيعي وفق قواعد القصد الجنائي التقليدية قد لا تكون مناسبة دائمًا، لأن القرارات الصادرة عن النظام الذكي قد تكون ناتجة عن عمليات تعلم ذاتي لم يتوقعها المشغل .وهنا يقترح بعض الكتاب اعتماد نموذج مسؤولية'' الإهمال المعزز ''الذي يُلزم المشغلين بمراقبة أداء الأنظمة بصورة مستمرة، وتحديثها وضبطها لمنع اتخاذ قرارات يمكن أن تؤدي إلى أفعال مجرمة.[6]

أما على الصعيد المقارن، فقد ظهر اتجاه طموح في الاتحاد الأوروبي يدعو إلى بحث إمكانية منح الأنظمة الأكثر استقلالية'' شخصية إلكترونية ''محدودة، لتحديد مسؤولياتها، إلا أنّ هذا الاتجاه قوبل بمعارضة واسعة لأنه يهدد بإعفاء الشركات

[1] Matthias, A. "The Responsibility Gap." Ethics and Information Technology, 2004.

[2] د. عارف النابلسي، المسؤولية التقصيرية في البيئة الرقمية، دار الثقافة، عمّان.

[3] EU Commission, AI Liability Directive Proposal, 2023.

[4] د. محمّد شعلان، المسؤولية القانونية عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، المركز العربي للبحوث، القاهرة، 2021.

[5] د. حسام لطفي، المسؤولية الجنائية في الفضاء الرقمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.

[6] Calo, Ryan. "Robotics and the Lessons of Cyberlaw." California Law Review, 2015.

من المسؤولية ونقلها إلى كيان غير قادر على دفع التعويضات أو الخضوع للعقاب.[1] وفي السياق العربي، يستبعد الفقه تمامًا فكرة منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، باعتبارها فكرة غير قابلة للتوفيق مع المبادئ الجنائية الأساسية[2].

المطلب الثالث: التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي –دراسة مقارنة

أولا: التجربة الأوروبية

يُعد القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي لعام 2024 أول إطار تشريعي شامل ينظم الذكاء الاصطناعي وفق مقاربة تقوم على تقسيم الأنظمة بحسب مستوى الخطورة .وقد ركّز القانون على الأنظمة التي قد تنتج آثارًا كبيرة في الحقوق الأساسية، مثل أنظمة تحديد الهوية البيومترية في الأماكن العامة، والأنظمة المستخدمة في توظيف الأفراد، والأنظمة المستخدمة في منح القروض أو تقييم المخاطر .ويلزم هذا القانون الشركات المطورة بإجراء تقييم شامل للمخاطر ووضع آليات لمراقبة أداء النظام، وتوفير إمكانية تفسير القرارات الآلية للمستخدمين.[3]

ويتميز القانون الأوروبي بأنه يعتمد على فلسفة" السعي إلى تقليل المخاطر دون خنق الابتكار"، وهو ما يظهر في توفير مساحات للابتكار التجريبي عبر" بيئات الاختبار التنظيمي (Regulatory Sandboxes) "التي تسمح للشركات الناشئة باختبار الأنظمة تحت إشراف قانوني دون تعريض المستخدمين للخطر.[4] وقد أثنى الفقه العربي على هذا النموذج باعتباره الأكثر توازنًا بين حماية المجتمع وتشجيع الابتكار[5].

ثانيا: النموذج الأمريكي

يختلف التنظيم القانوني في الولايات المتحدة اختلافًا جوهريًا عن النموذج الأوروبي، إذ تتبنى الولايات المتحدة سياسة "عدم التدخل "التي تسمح للشركات بتطوير الأنظمة دون قيود تنظيمية صارمة، باستثناء بعض المجالات مثل الخصوصية وحماية المستهلك .ويرى الفقه الأمريكي أن المبالغة في التنظيم قد تؤدي إلى إعاقة الابتكار، وأن السوق قادر على ضبط سلوك الشركات من خلال المنافسة والثقة .[6] ومع ذلك، ظهرت توجهات حديثة في بعض الولايات—مثل كاليفورنيا—تسعى إلى فرض قيود على استخدام البيانات وتطبيق قواعد الشفافية في الأنظمة ذات التأثير المباشر في حياة المواطن.[7]

---

[1] European Parliament, "Civil Law Rules on Robotics," Resolution, 2017.

[2] د. أحمد السعيد، الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الجنائية، جامعة القاهرة، 2021.

[3] EU Artificial Intelligence Act, 2024.

[4] Veale, Michael. "Sandboxing AI Regulation." Journal of Law & Digital Economy, 2023.

[5] د. سنية بن عيسى، حماية الحقوق الأساسية في عصر الذكاء الاصطناعي، جامعة الجزائر، 2022.

[6] Bryson, Joanna. "The Artificial Intelligence Governance Problem." AI & Society, 2019.

[7] California Consumer Privacy Act (CCPA), 2020 Amendments.

أما الفقه العربي، فيرى أن النموذج الأمريكي لا يصلح للتطبيق في الدول النامية بسبب ضعف القدرة المؤسساتية على مراقبة الأنظمة، وحاجة البيئة القانونية العربية إلى قواعد واضحة تشرف على عمل الذكاء الاصطناعي بما يضمن حماية المستخدمين.[1]

ثالثا: التنظيم في الدول العربية

تشهد الدول العربية تطورًا متفاوتًا في تنظيم الذكاء الاصطناعي .فقد أطلقت دولة الإمارات الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي2031 ، وأصدرت مجموعة من اللوائح التي تنظم استخدام البيانات والأنظمة الذكية في القطاعين العام والخاص، الأمر الذي جعلها في مقدمة الدول العربية في هذا المجال.[2] أما المملكة العربية السعودية فقد تبنت استراتيجية شاملة للتحول الرقمي، وأصدرت نظام حماية البيانات الشخصية لعام 2021 الذي يعد خطوة مهمة نحو تأطير الأنظمة الذكية ضمن ضوابط قانونية واضحة.[3]

وفي مصر، يجري العمل على إعداد مشروع قانون خاص بالذكاء الاصطناعي، بالتزامن مع جهود تطوير بنية تشريعية لحماية البيانات والأمن السيبراني .ويرى الباحثون العرب أن المنطقة بحاجة إلى تبني إطار عربي موحد ينظم الذكاء الاصطناعي، بما يحقق التجانس التشريعي، ويعزز القدرة على مواجهة المخاطر العابرة للحدود[4].

المطلب الرابع: الذكاء الاصطناعي والخصوصية

تعتبر الخصوصية من أبرز الحقوق الأساسية التي تأثرت بتطور الذكاء الاصطناعي، بسبب اعتماد هذه الأنظمة على معالجة كميات ضخمة من البيانات الشخصية والحساسة .فالأنظمة الذكية، مثل نماذج التنبؤ بسلوك المستخدمين، تعتمد على رصد وتحليل البيانات بشكل مستمر، مما يثير أسئلة جدية حول مدى احترام حقوق الفرد في الخصوصية[5] . ويشير الفقه العربي إلى إلى أن حماية البيانات الشخصية يجب أن تتجاوز مجرد القوانين التقليدية، لتشمل رقابة فعالة على جميع مراحل جمع البيانات، تخزينها، معالجتها، ونقلها، بما يضمن عدم استغلالها بشكل يخل بالحقوق الفردية[6].

كما يمثل الانحياز الخوارزمي تحديًا إضافيًا، إذ قد تعيد الأنظمة الذكية إنتاج التمييز الاجتماعي أو الاقتصادي إذا كانت البيانات المستخدمة في التدريب غير محايدة[7]. وتفرض القوانين الحديثة مثل **لائحة حماية البيانات الأوروبية** (GDPR) على الشركات ضرورة ضمان عدالة البيانات وحق المستخدمين في معرفة أسباب اتخاذ القرار الآلي، وهو ما يعكس توجهاً نحو الشفافية

[1] د. خالد عزي، ضبط التكنولوجيا في البيئة العربية، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2021.

[2] وزارة الذكاء الاصطناعي – الإمارات، الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031.

[3] الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، نظام حماية البيانات الشخصية، 2021.

[4] د. طارق بوحوش، التشريعات العربية والتحول الرقمي، دار الخلدونية، الجزائر، 2022.

[5] د. سنية بن عيسى، حماية الحقوق الأساسية في عصر الذكاء الاصطناعي، جامعة الجزائر، 2022.

[6] د. محمد شعلان، المسؤولية القانونية عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، المركز العربي للبحوث، القاهرة، 2021.

[7] Barocas, Solon & Selbst, Andrew. "Big Data's Disparate Impact." California Law Review, 2016.

والمساءلة القانونية .[41] ومن منظور عربي، توصي الدراسات بسن تشريعات متكاملة تواكب هذه التحديات، بحيث تشمل عقوبات على الانتهاكات، مع آليات للتظلم والمراجعة القضائية.[2]

المطلب الخامس: الذكاء الاصطناعي والقضاء

أدى اعتماد بعض الأنظمة القضائية الحديثة على أدوات الذكاء الاصطناعي إلى تحسين سرعة الفصل في القضايا وإدارة الملفات، وتقليل تكلفة العمل القضائي.[3] فالأنظمة الذكية قادرة على تحليل السوابق، واستخراج الأنماط القانونية، والتنبؤ بنتائج النزاعات، ما يمكّن القضاة من الوصول إلى استنتاجات دقيقة في وقت أقل .[2]ومع ذلك، فإن الاعتماد الكامل على هذه الأنظمة يثير مخاطر أخلاقية وقانونية، أبرزها التحيز الخوارزمي، والغموض في مسار اتخاذ القرار، الذي قد يؤدي إلى انتهاك حقوق الدفاع والعدالة.[4]

يشدد الفقه العربي على أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يظل أداة مساعدة للقاضي لا بديلاً عنه، مع ضرورة وضع ضوابط واضحة لاستخدامه في إجراءات التقاضي[5] . كما تشير التجارب الدولية إلى أن الجمع بين القرارات البشرية والآلية يحسن جودة العدالة ويقلل من احتمالية الأخطاء أو التحيز[6] . ولتحقيق ذلك، تقترح بعض الدراسات العربية تطوير أنظمة للمراجعة القانونية والتحقق من نتائج الذكاء الاصطناعي قبل استخدامها في الأحكام القضائية، بما يضمن الالتزام بالحقوق الدستورية والتشريعات المحلية[7].

المطلب السادس: الاجتهادات القضائية الدولية والعربية

شهدت السنوات الأخيرة عدة اجتهادات قضائية تتناول استخدام الذكاء الاصطناعي، سواء في الولايات المتحدة، أو كندا، أو المملكة المتحدة .ففي قضية محامين استخدموا تقارير مولدة بالذكاء الاصطناعي دون التحقق من صحتها، فرضت المحاكم التزامًا بالتحقق البشري قبل تقديم أي مستند قانوني[8] . كما واجهت شركات تقنية دعاوى قضائية تتعلق بالتمييز أو الفصل الفصل غير العادل استنادًا إلى قرارات خوارزمية، مما دفع المحاكم إلى التشديد على ضرورة وجود مراجعة بشرية قبل اتخاذ أي قرار يؤثر على الحقوق الأساسية.[9]

---

[1] European Union, General Data Protection Regulation (GDPR), 2018.

[2] د. عارف النابلسي، المسؤولية التقصيرية في البيئة الرقمية، دار الثقافة، عمّان، 2020.

[3] Susskind, Richard. Tomorrow's Lawyers: An Introduction to AI in Law, Oxford University Press, 2017.

[4] Burrell, Jenna. "How the Machine 'Thinks'." Big Data & Society, 2016.

[5] د. أحمد السعيد، الذكاء الاصطناعي والقضاء في العالم العربي، جامعة القاهرة، 2021.

[6] Veale, Michael. "Regulating AI in Courts." Journal of Law & Digital Economy, 2022.

[7] د. حسام لطفي، الأدلة الرقمية والتحقق القضائي في عصر الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.

[8] United States v. Loomis, 2017, Wisconsin Supreme Court.

[9] Uber Technologies, Employment Discrimination Cases, UK Courts, 2020.

وفي العالم العربي، بدأت محاكم في الإمارات والسعودية ومصر بالنظر في استخدام الأنظمة الذكية في قطاعات معينة، مثل إدارة المرور أو تحليل البيانات الإدارية، مع التأكيد على أن أي قرار آلي لا يخضع للمراجعة البشرية يعتبر باطلاً .[31] وتستخلص الدراسات العربية أن الحل الأمثل يكمن في **دمج الأنظمة الذكية داخل آليات قضائية مساعدة**، مع وضع أطر قانونية واضحة لتحديد المسؤوليات، وضمان الشفافية، وحماية الحقوق الفردية.[2]

الخاتمة

يتضح من الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يمثل ثورة تقنية وقانونية تتطلب تطوير تشريعات مرنة قادرة على:

- تنظيم المسؤولية المدنية والجنائية وفق خصائص الأنظمة المستقلة.
- حماية الخصوصية والحقوق الأساسية.
- ضمان العدالة وشفافية القرارات القضائية.
- وضع إطار عربي موحد للتنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي.

ويُعد اعتماد **دمج الأنظمة الذكية في القضاء والإدارة مع الإشراف البشري** هو الحل الأمثل لتحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق الأساسية، مع الاستفادة من التجارب الأوروبية والأمريكية والعربية في بناء قواعد قانونية معاصرة.

[1] د. طارق بوحوش، الذكاء الاصطناعي والاجتهاد القضائي العربي، دار الخلدونية، الجزائر، 2022.

[2] د. سنية بن عيسى، الرقابة القضائية على الأنظمة الذكية، جامعة الجزائر، 2022.

✦قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. د .محمود السحلي، *المسؤولية المدنية عن أعمال الذكاء الاصطناعي*، جامعة الإسكندرية،.2022 .
2. د .عارف النابلسي، *المسؤولية التقصيرية في البيئة الرقمية*، دار الثقافة، عمّان،.2020 .
3. د .محمّد شعلان، *المسؤولية القانونية عن أنظمة الذكاء الاصطناعي*، المركز العربي للبحوث، القاهرة،.2021 .
4. د .أحمد السعيد، *الذكاء الاصطناعي والقضاء في العالم العربي*، جامعة القاهرة،.2021 .
5. د .سنية بن عيسى، *حماية الحقوق الأساسية في عصر الذكاء الاصطناعي*، جامعة الجزائر،.2022 .
6. د .طارق بوحوش، *الذكاء الاصطناعي والاجتهاد القضائي العربي*، دار الخلدونية، الجزائر،.2022 .
7. د .حسام لطفي، *الأدلة الرقمية والتحقق القضائي في عصر الذكاء الاصطناعي*، دار النهضة العربية، القاهرة، .2020
8. د .خالد عزي، *ضبط التكنولوجيا في البيئة العربية*، دار الكتاب الجديد، بيروت،.2021 .

المراجع الأجنبية:

1. Russell, Stuart & Norvig, Peter. *Artificial Intelligence: A Modern Approach*. Pearson, 2020.
2. Shapiro, Brett. *AI and the Future of Law*. Oxford Press, 2021.
3. Burrell, Jenna. "How the Machine 'Thinks'." *Big Data & Society*, 2016.
4. Copeland, Jack. *Turing: Pioneer of the Information Age*. Oxford University Press, 2013.
5. Calo, Ryan. "Robotics and the Lessons of Cyberlaw." *California Law Review*, 2015.
6. European Union, *AI Act*, 2024.
7. European Union, *General Data Protection Regulation (GDPR)*, 2018.
8. Veale, Michael. "Sandboxing AI Regulation." *Journal of Law & Digital Economy*, 2023.